الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/4/Add.7
٥ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

وضع صناعة مواد البناء وصناعة التشييد في منطقة الاسكوا

مذكرة من الأمانة التنفيذية

86-0125

مقدمـــــة

اجريت الدراسة المعنونة «وضع صناعة مواد البناء وصناعة التشييد في منطقة الاسكو» في إطار اهداف الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لبرنامج المستوطنات البشرية للاسكوا والمتمثلة في مسح وتقييم الوضع القائم في قطاع مواد البناء بغية تحديد القيود التي تحد من كفاءة هذا القطاع. وقد اعتمدت الدراسة اساسا على معلومات جرى جمعها عن طريق مسح للنشرات الصادرة في هذا الشأن لأن استجابة مصادر المعلومات الاخرى كانت ضعيفة جدا، إذ لم يرد سوى سبعة ردود من أصل ٦٨ منظمة جرى الاتصال بها. وقد شمل المسح نشرات احصائية قومية ودولية مختلفة، ودوريات دولية، وأعمالا اكاديمية عامة، ووقائع مختلف المؤتمرات التي نظمتها الامم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية والاقليمية، فضلا عن نشرات متخصصة مثل تقارير البعثات وتقارير الخبراء الاستشاريين والمجلات والمقالات وغيرها.

وتنقسم الدراسة الى جزأين. يتكون الجزء الأول من استعراض عام لصناعة مواد البناء وصناعة التشييد في المنطقة وللعوامل المؤثرة على هاتين الصناعتين وهي: زيادة عدد السكان، والموارد المعدنية، والانتاج، والاستهلاك، واستيراد/تصدير مواد البناء الرئيسية، والاداء الاقتصادى لهذه الصناعات. ويتضمن الجزء الثاني ست دراسات قطرية متعمقة تمثل امثلة متنوعة وظواهر محددة للاسباب والاتجاهات والتقييمات الشاملة العامة التي نوقشت في الجزء الأول. والبلدان التي جرى تحليل الوضع فيها في دراسات الحالة هي الاردن والعراق والكويت ومصر والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الموارد المعدنية المستخدمة في صناعة التشييد

ان منطقة الاسكوا غنية بالموارد المعدنية المستخدمة في انتاج مواد البناء. ومع انه من المعروف انه توجد مجموعة متنوعة من المعادن في المنطقة فإنه كثيرا ما تكون كمية الاحتياطيات غير معروفة. ويجرى الاضطلاع بمسوح جيولوجية في بعض بلدان المنطقة من اجل تحديد الاحتياطيات من هذه المعادن ومدى امكان استغلالها تجاريا ونوع التكنولوجيا المطلوبة لاستغلالها. ويعد الحديد واحدا من اهم المعادن الفلزية المستخدمة في صناعة التشييد. وقد قدر ان احتياطيات الحديد الخام للمنطقة ككل تبلغ ٣ر٤ بليون طن. ومن المعروف ايضا انه توجد ترسيبات من خام الحديد في الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن الديمقراطية. ورغم وجود هذه الترسيبات فإنها لم تستغل بعد بدرجة كبيرة؛ ولذلك فإن صناعة الحديد تعتمد على استيراد المواد الخام أو المواد شبه المصنعة.

والمعادن غير الفلزية متوفرة ايضا في المنطقة. ويوجد الحجر الجيرى بكميات كبيرة في جميع بلدان الاسكوا تقريبا باستثناء البحرين التي لم يعثر فيها على ترسيبات كبيرة منه. ويوجد الجبس والطفلة في جميع انحاء المنطقة. وبلدان الاسكوا غنية بصفة خاصة بالرمال ذات النوعية الجيدة وبأحجار البناء المستخدمة في التشييد والزينة والمباني التذكارية والتي توجد ترسيبات كبيرة من انواعها المختلفة في مناطق متعددة.

المواد المصنعة الرئيسية

تعد منتجات الحديد والصلب، بالاضافة الى الاسمنت، اهم مواد البناء في منطقة الاسكوا من حيث الاستهلاك والانتاج وحجم الواردات.

وفي عام ١٩٨٥، قدر ان طاقة الانتاج التصميمية لمنتجات الحديد والصلب في المنطقة ككل كانت حوالي ٦ر٦ مليون طن في السنة، ٥ر٤٧ في المائة منها في مصر و٩ر٣٣ في المائة في العراق والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية. ولذلك فإن ما يزيد عن ٨٠ في المائة من اجمالي الطاقة الانتاجية مركز في هذه البلدان الاربعة [(١)]. والنصيب الفعلي للفرد من الانتاج في منطقة الاسكوا اعلى كثيرا في الاقتصادات النفطية مما هو في الاقتصادات المنوعة. ففي عام ١٩٨٣، كان نصيب الفرد من انتاج منتجات الحديد والصلب في المنطقة ٣٢ كيلو غراما في حين كان في بلدان الاقتصادات النفطية ٦ر٥٥ كيلو غرام للفرد، أى أكثر من ضعف نصيب الفرد في المنطقة ككل. ومن ناحية اخرى، تعد بعض بلدان الاسكوا، وخاصة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت من بين أكبر مستهلكي منتجات الحديد والصلب في العالم بالنسبة للفرد الواحد نظرا لأن مستويات نشاط التشييد في هذه البلدان مرتفع جدا وعدد سكانها قليل. وقدر انه في عام ١٩٨٠ كان النصيب الظاهرى للفرد من الاستهلاك للمنطقة ككل ٥ر١٠٦ كيلوغرام للفرد. ولذلك فمن الواضح ان الواردات قد لعبت دورا هاما في تلبية الطلب على منتجات الحديد والصلب. ومعدلات النمو السنوى للواردات من الحديد والصلب على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ تعطي صورة اقليمية مختلفة من بلد الى بلد. ورغم عدم وجود اتجاه واضح لمعدل نمو هذا النوع من المنتجات فان هذا المعدل آخذ في الانخفاض. وقطر والكويت هما البلدان الوحيدان اللذان يصدران كميات كبيرة من منتجات الحديد والصلب، وخاصة قطر التي كانت نسبة الصادرات الى الواردات فيها في عام ١٩٨١ هي ١٢ بينما كانت صادرات الكويت، في الاساس، منتجات معاد تصديرها.

وفيما يتعلق بالاسمنت، فإن الوضع مختلف جدا عن وضع الحديد والصلب الذى شرح اعلاه وذلك للأسباب التالية: أولا، يجرى انتاج الاسمنت منذ السبعينات في جميع بلدان منطقة الاسكوا تقريبا. وقد كان هذا ممكنا لأن المواد الخام اللازمة لانتاج الاسمنت متوفرة بسهولة في جميع انحاء المنطقة. وثانيا، جرى بذل جهود خاصة من اجل زيادة الطاقة الانتاجية المتوقع ان تصل الى ٧ر٨٣ مليون طن في السنة في عام ١٩٨٥، أى ٣ر٢ ضعف ما كانت عليه الطاقة الانتاجية في عام ١٩٨٠. وثالثا، أدت عمليات زيادة الطاقة الانتاجية الجارية منذ عام ١٩٨٠ الى ان تصبح صناعة الاسمنت قريبة جدا من مرحلة زيادة العرض. ورابعا، لايزال يجرى استيراد كميات كبيرة من الاسمنت بالرغم من أن طاقة مصانع الاسمنت المقامة أكبر من الاستهلاك الظاهرى مما يشير الى إنخفاض نسبة الانتاج الفعلي الى الطاقة الانتاجية. ومع ذلك فإن الواردات قد انخفضت رغم انه يبدو ان هذا لا يرجع فقط الى زيادة الانتاج الفعلي بل يرجع أيضا الى انخفاض

---

(١) بالرغم من انه لم تنشر مؤخرا ارقام عن الاستهلاك فإنه تجدر ملاحظة ان استهلاك الحديد والصلب في المنطقة قد وصل بالفعل الى ٥ر٩ مليون طن قبل نهاية عام ١٩٨٠.

معدل زيادة الطلب. وهذا الانخفاض الذى يمكن ملاحظته، الى حد ما، في استهلاك منتجات الحديد والصلب انما يرجع الى انخفاض نشاط التشييد بالمنطقة ككل؛ إذ أن انخفاض عائدات النفط وعدم استقرار الاوضاع السياسية في بعض المناطق واستكمال أو الغاء المشاريع الكبيرة الخاصة بالهياكل الاساسية اسهمت كلها في تقليل الطلب على الاسمنت؛ الأمر الذى قد يؤدى، بالاضافة الى زيادة الانتاج، الى وجود فائض في نهاية الثمانينات.

وتستهلك ايضا في المنطقة كميات كبيرة من المواد الاخرى، إلا ان المعلومات المتاحة لا تعطي صورة واضحة عن أهمية هذه المواد في المنطقة ككل. غير أنه في بعض البلدان تلعب مواد اخرى خلاف الحديد والاسمنت دورا هاما. فعلى سبيل المثال، تنتج العراق ومصر كميات كبيرة من الطوب (الطابوق) إذ ان الطوب هو أحد مواد البناء الشائعة الاستخدام وخاصة في تشييد المساكن. وفي الكويت، أدى التركيز على تشييد الهياكل الاساسية الى زيادة استهلاك المواد الخرسانية، في حين يشيع في شطري اليمن استخدام الطوب الطيني والمكعبات الحجرية المنتجة محليا.

ومن ناحية اخرى فان الارقام المتوفرة التي تتعلق بالتجارة الخارجية تشير الى ان الواردات من الزجاج والطفلة والمنتجات الحرارية والبويات والادوات الصحية اما تزيد او انها ثابتة عند المستويات التي كانت عليها في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لسائر المواد والأنشطة، فان الاستهلاك من مواد البناء، سواء كانت مستوردة او منتجة محليا، يعكس الحالة العامة للاقتصاد في البلدان المعنية؛ ولذلك فان العوامل التي تؤثر على الاقتصاد في هذه البلدان تحدد الاتجاهات بالنسبة لاستهلاك مواد البناء.

الأداء الاقتصادي لقطاع مواد البناء وقطاع التشييد

من الواضح ان جميع بلدان المنطقة تتأثر، بأشكال مختلفة، بعدة عوامل. وبالنظر الى اهمية تصدير النفط في المنطقة فان احد العوامل الرئيسية هو انخفاض عائدات النفط الذي اثر على البلدان المصدرة للنفط منذ بداية هذا العقد.

وقد تأثر قطاع التشييد بصورة خاصة بانخفاض عائدات النفط لأن القطاع العام هو المستثمر الرئيسي في عمليات التشييد في المنطقة. وفيما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢ سجلت جميع بلدان الاسكوا تقريبا معدل نمو سلبي في قطاع التشييد بأسعار عام ١٩٧٥ الثابتة في سنة واحدة على الاقل. وفي الوقت نفسه فانه تجدر ملاحظة ان حصص قطاع التشييد في الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة ككل قد بدأت في الارتفاع، بالقيمة الحقيقية، في عام ١٩٨١. والسبب في هذا ان النمو في قطاع التشييد في المنطقة ككل كان ايجابيا في حين ان الناتج المحلي الاجمالي قد سجل، كما سبق ان ذكر، معدلات نمو سلبية. ومع ذلك فان النمو في قطاع التشييد كان بطيئا بدرجة ملحوظة. ففي عام ١٩٧٧، حدث نمو في قطاع التشييد، بالقيمة الحقيقية، نسبته ٦ر١٧ في المائة في حين انخفضت هذه النسبة بعد سنتين، اي في عام ١٩٧٩، الى ٧ في المائة. وقبل نهاية عام ١٩٨١، زادت النسبة زيادة طفيفة فأصبحت ١ر٨ في المائة اي اقل من نصف ما كانت عليه في عام ١٩٧٧.

ونشاط التشييد في معظم بلدان منطقة الاسكوا يرتبط ارتباطا مباشرا بالانفاق الحكومي. ولذلك فان الانخفاض الملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والذي قدر بنسبة ١٧ر٩ في المائة لعام ١٩٨٣ كان لا بد وان يؤدي الى حدوث انخفاض حاد في مستوى الانفاق الحكومي، وبالتالي الى تباطؤ مستمر في انشطة التشييد. ويرجع هذا الانخفاض ايضا الى اكتمال المشاريع الكبيرة الخاصة بالمرافق الاساسية في المنطقة. فمنذ نهاية السبعينات وحتى السنوات الاولى من هذا العقد ركزت الحكومات، بشكل رئيسي على تطوير الهياكل الاساسية، فاقيمت خلال هذه الفترة شبكات الري، والطرق والموانىء والمستشفيات، والمدارس، ومباني الخدمات، والمباني الحكومية، والمناطق السكنية والصناعية. وقبل نهاية عام ١٩٨٥ كان الكثير من هذه المشاريع قد اكتمل في حين اوقف تنفيذ مشاريع اخرى كثيرة نتيجة لعدم توفر ما يلزم من تمويل. ولأن هذا النوع من المشاريع يلعب دورا رئيسيا في أداء قطاعات التشييد فانه من الواضح ان اكتمالها او الغاءها له اثار مباشرة على حالة قطاع التشييد. ورغم عدم توفر معلومات كاملة بهذا الخصوص فان الارقام تشير الى انه بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ كانت حصة نشاط التشييد في تكوين اجمالي رأس المال الثابت بالأسعار الجارية هي ٥٠ في المائة. ومع ذلك فان الاستثمار في المنشآت غير السكنية كان اكبر كثيرا من الاستثمار في المباني السكنية. ولذلك فان التباطؤ الذي حدث في نشاط التشييد هو في الواقع تباطؤ في قطاع المباني غير السكنية. وفي الوقت نفسه، هناك تغير في هيكل تكوين اجمالي رأس المال الثابت في قطاع التشييد واصبح الاسكان هو المجال الرئيسي للاستثمار. ونشاط الاسكان لا يفي في معظم بلدان الاسكوا بحاجات العدد المتزايد من السكان والتوسع العمراني. وحتى عندما لا يكون هناك عجز كبير في الوحدات السكنية بالمقارنة بعدد الاسر المعيشية فانه توجد في معظم بلدان المنطقة مشكلة خطيرة تتمثل في عدم القدرة، من الناحية المالية، على الحصول على سكن. فأسعار المساكن المعروضة على الجمهور لا تزال بعيدة عن متناول قطاع كبير من السكان. وقد ازدادت الحالة سوءا في بعض البلدان نتيجة لوجود اعداد كبيرة من المساكن العتيقة والمؤقتة التي يحتاج الامر الى مساكن بديلة لها. وفي الوقت نفسه فان التوسع العمراني السريع يشكل ظاهرة منتشرة؛ وسرعة هذا التوسع آخذة في الازدياد في المنطقة ككل. كما ان زيادة عدد السكان والاتجاه الى الهجرة الداخلية والخارجية وتركز الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية قد أدت جميعها الى حدوث زيادة كبيرة في الطلب على الاسكان الحضري مع ما يترتب على ذلك من ظهور مشاكل تتعلق بتخطيط توسيع المدن المزدحمة أصلا.

وصناعة مواد البناء في المنطقة، وهي صناعة حساسة بصفة خاصة لما يحدث من تغييرات في قطاع التشييد، كان عليها ايضا ان تتماشى مع التغييرات الموصوفة اعلاه. ففي نهاية السبعينات، عندما بدأ قطاع التشييد في الاتساع، لم تكن صناعة مواد البناء في المنطقة مهيأة لتلبية حاجات هذا التوسع. ولذلك فقد جرى توجيه نسب كبيرة من استثمارات قطاع الصناعات التحويلية الى هذا القطاع الفرعي. وقد كان نفس الوضع موجودا بالنسبة لصناعة التعدين واستخراج الاحجار التي اتسعت فيها بسرعة عملية استخراج مواد البناء. ومع ذلك فقد استمرت الواردات في تلبية الاحتياجات، حتى بالنسبة للمواد الاساسية، مثل الاسمنت. وبحلول منتصف الثمانينات زادت الطاقة الانتاجية لبعض المواد الاساسية زيادة كبيرة الى درجة ان هذه الطاقة كانت مساوية للطلب او قريبة جدا منه. غير ان هذا التوسع كان مركزا على مواد مثل الاسمنت والطوب واحجار البناء وغيرها، وبالتالي فان الاستيراد لا يزال يلعب دورا رئيسيا في توفير مجموعة كبيرة من المواد. وبعض البلدان التي تفتقر الى الموارد الطبيعية الكافية، مثل

الكويت، تعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على استيراد المواد المصنعة او على استيراد المواد الخام التي يجري تصنيعها في البلد. وقد وسعت بلدان اخرى، مثل العراق، انتاجها من المواد المتوفرة في البلد، الا انها لا تزال تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من مواد اخرى مثل الحديد والصلب.

والتحول الحادث في قطاع التشييد يثير لصناعة مواد البناء في المنطقة مشكلة ذات شقين. الشق الاول هو ان التوسع في هذه الصناعة كان مستندا الى افتراض حدوث نمو مستمر في انشطة التشييد. ومعظم التقديرات التي اجريت خلال السنوات الاولى من هذا العقد للطلب على هذه المواد فاقت كثيرا، في الواقع، الاستهلاك الفعلي بعد عام ١٩٨٣. والشق الثاني هو انه عند توسيع صناعة مواد البناء جرى التركيز بصفة خاصة على تلبية احتياجات قطاع المباني غير السكنية بدلا من التركيز على قطاع المباني السكنية لأن احتياجات قطاع المباني غير السكنية كانت اكثر من احتياجات قطاع المباني السكنية. ولذلك فان صناعة مواد البناء قد وجدت، في مواجهة التغييرات الحاصلة في قطاع التشييد، ان لديها، من ناحية، فائضا بالنسبة لبعض المواد وانها عاجزة، من ناحية اخرى، عن توفير بعض المواد المطلوبة للتوسع في بناء المساكن. ولذلك فمن الواضح انه يجب ان يتطور هذا النوع من الصناعة بحيث يكون قادرا على تلبية الاحتياجات التي استجدت نتيجة للتحولات التي حدثت في قطاع التشييد.

ملاحظات ختامية

توجد في منطقة الاسكوا ثروة كبيرة من المعادن الفلزية واللافلزية التي تستخدم كمدخلات في قطاع صناعة مواد البناء وبالتالي في صناعة التشييد. ويتمتع الجزء الغربي من المنطقة، بصفة عامة، بثروة من المعادن ذات الصلة بأعمال البناء؛ في حين يوجد في منطقة الخليج الشرقية بعض من اكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المعروفة في العالم والتي تمثل ثروة مالية ضخمة بالنسبة لبلدان الخليج نفسها، وبالنسبة لمنطقة الاسكوا ككل من خلال التعاون.

وبالطبع فان الاستقرار السياسي والتعاون السلمي في مجال التنمية يمثلان شرطا اساسيا آخر لتنمية المنطقة دون ما عوائق.

وتبادل الموارد في مجال التشييد وفي المجالات الاخرى يجري بصورة طبيعية ويتم، الى حد كبير، من خلال التفاعل الحر لقوى السوق بين الجزأين الشرقي والغربي، اي بين البلدان ذات الاقتصادات النفطية والبلدان ذات الاقتصادات المنوعة في المنطقة. وتلاحظ هذه العملية، اساسا، في تدفق عائدات العمال المهاجرين من الشرق الى الغرب، مقابل اليد العاملة الرخيصة التي هي في معظمها ماهرة او غير ماهرة، موسمية او مؤقتة.

وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الانمائي، ولو انه جزئي، يبشر بنتائج طيبة، كما يتبين من تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى الصعيد الفني، ظهرت مشاكل نتيجة للتركيز في قطاع مواد البناء وقطاع التشييد على استيراد التكنولوجيات المتقدمة، بدلا من تطوير التكنولوجيات المعتمدة على الموارد المحلية، ونتيجة لكبر حجم الوحدات الصناعية وصغر حجم الاسواق المحلية.

وسوف يكون استخدام التكنولوجيا الملائمة المعتمدة على الموارد المحلية في مجال مواد البناء ومجال التشييد مفيدا جدا بالنسبة للمنطقة. و«انتاج سلع بديلة للسلع المستوردة»، الذي يمثل على ما يبدو الهدف الرئيسي للتنمية الصناعية الجارية، يجعل المنطقة تتنافس في مجال التكنولوجيات البالغة التطور، ولكنه يزيد تكاليف الانتاج لاعتماده على المعدات الثقيلة المستوردة. وفي صناعة الحديد والصلب، تمثل «وحدات الاختزال المباشر» القادرة على العمل على نطاق ضيق باستخدام الغاز الطبيعي او النفط الرخيصين نسبيا لسد حاجات الاسواق الوطنية الصغيرة مثالا لهذا النهج.

وهناك مجال آخر من مجالات البحوث التي تبشر بالخير وهو مجال تطوير التكنولوجيات المحلية لصناعة الطوب الطيني التي استحدثت بصفة خاصة في مصر. والطوب الطيني هو ارخص مواد البناء الموجودة في المنطقة والتي يمكن ان تصبح، اذا عولجت بالتقنيات الملائمة، مادة قوية للبناء تستخدم في الانشاءات وفي سد الفراغات. وهذا النوع من الطوب له استخدامات محتملة واسعة النطاق في الاعمال المعمارية السكنية والمجتمعية الصغيرة النطاق.

وبالنسبة لانتاج مواد البناء على نطاق واسع، وخاصة في صناعتي الحديد والصلب والاسمنت، فان التقدير الدقيق للطلب يلعب دورا هاما في تفادي اهدار الموارد الذي يتمثل في وجود طاقات غير مستخدمة او في وجود فائض في الانتاج. وينبغي الا يكون التنبؤ على هذا المستوى معتمدا فقط على تقنيات الاستقراء استنادا للاتجاهات السابقة، بل ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الطلب المتوقع اكبر عدد ممكن من العوامل.

ورغم انه من المحتمل ان تعتمد المنطقة دائما على خام الحديد المستورد فانه يبدو ان قدرة المنطقة على انتاج منتجات الحديد والصلب قد وصلت بالتقريب الى ثلثي استهلاكها الظاهري الحالي ومن المتوقع، مع التباطؤ الحالي في الاستثمار في الانشاءات، ان تصل المنطقة الى مرحلة الاكتفاء الذاتي خلال هذا العقد اذا ما امكن تحسين كفاءة الانتاج بدرجة كبيرة.

ويبدو أن البلدان المنتجة للاسمنت في المنطقة قد فوجئت بازدهار صناعة التشييد في اواخر السبعينات، وبدأت غالبية هذه البلدان في الاستيراد خلال سنوات الازدهار. وقد تضمنت الخطط الانمائية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ لغالبية البلدان استثمارات كبيرة في قطاع الاسمنت كرد فعل للثغرة الكبيرة الموجودة بين الاحتياجات والانتاج المحلي. ولذلك فقد لوحظ ان انتاج الاسمنت قد زاد زيادة هائلة خلال النصف الاول من هذا العقد لدرجة ان بعض بلدان المنطقة قد تعاني، في الواقع، من مشكلة وجود فائض في الانتاج، أي أن انتاجها يزيد عن الكمية التي يمكن استهلاكها أو تصديرها.

وتتوفر في المنطقة ايضا طاقة كبيرة لانتاج مواد بناء ثانوية اخرى، مثل الزجاج والادوات الصحية والبويات وغيرها، بكميات قد تكون كافية لتلبية الطلب المحلي والاقليمي وللتصدير. وسيكون هذا صحيحا بصفة خاصة اذا ما اضيفت الاحصائيات المتعلقة بلبنان، التي كانت، كما هو معروف، أحد البلدان الرائدة في انتاج وتصدير هذه المواد، بالاضافة الى الحديد/الصلب والاسمنت، قبل أن تزداد الحالة السياسية سوءا في الفترة الأخيرة.

هذا، ومن المصاعب الكبيرة التي صودفت في هذه الدراسة طبيعة الاحصاءات وتوقيتها؛ اذ يبدو بصفة عامة ان توحيد البيانات وموثوقية هذه البيانات، ووضوحها وتواتر جمعها وسرعة تجهيزها ونشرها ليست كما يجب في بلدان المنطقة. والدراسات، البحثية والتنبؤات، تعتمد على تقديرات وفروض وتخمينات، لها صفة العمومية؛ ومن شأن عدم تحسين الحالة الراهنة للاحصاءات، في بلدان المنطقة ان يؤدي الى اهدار الموارد او العناصر النادرة.